الأنباء
الجمعة 30 سبتمبر 2011

أجرى مباحثات مع رئيس الحكومة ورئيس البرلمان في المملكة

الخرافي: الكويت والمغرب تدعمان الحرية والسلام والأمن والاستقرار والعدالة الاجتماعية

بحث رئيس مجلس الامة جاسم الخرافي امس الأول مع رئيس الحكومة المغربية عباس الفاسي ورئيس الغرفة العليا للبرلمان المغربي (مجلس النواب) عبد الواحد الراضي عددا من القضايا المتعلقة بتعزيز التعاون الثنائي.

كما تناول البحث ايضا القضايا الاقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك في ضوء المتغيرات العالمية والأحداث التي تشهدها المنطقة العربية.

وأكد الخرافي في تصريح لـ «كونا» عقب هذه المباحثات أن لقاءاته بالمسؤولين المغاربة كانت مثمرة وإيجابية وأنها أكدت تطابق وجهات النظر، مشيرا الى تميز العلاقات الكويتية ـ المغربية بالتفاهم والصراحة.

وشدد الخرافي على متانة هذه العلاقات «التي تستمد روحها من العلاقات الأخوية بين القائدين الحكيمين صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وشقيقه العاهل المغربي الملك محمد السادس حفظهما الله ومن توجيهاتهما السديدة».

وأوضح ان الكويت والمغرب تجمعهما القواسم الحضارية نفسها التي تعلن وفاءها الدائم للحرية والسلام والأمن والاستقرار والعدالة الاجتماعية وانهما يعملان معا وباستمرار على الدفاع عن ثوابتهما في كل المحافل خدمة للقضايا القومية العربية والاسلامية والقضايا العادلة بصفة عامة.

وأضاف أن البلدين يتقاسمان أيضا القيم الديموقراطية نفسها التي آمن بها الشعبان الكويتي والمغربي والتي أهلت الكويت والمغرب ليكونا سباقين منذ مطلع ستينيات القرن الماضي لاقرار العمل بالدستور ورائدين بالمنطقة العربية في الممارسة الديموقراطية عبر المجالس التمثيلية البلدية والتشريعية مشيدا بالإصلاحات الدستورية الأخيرة في المملكة المغربية الشقيقة.

الرئيس جاسم الخرافي أثناء لقائه المسؤولين في المغرب

الخرافي خلال استقباله لطيفة اخرباش

الرئيس الخرافي والوفد المرافق له في لقطة تذكارية مع المسؤولين في المملكة المغربية

وذكر الخرافي أنه تناول مع الفاسي والراضي سبل تعزيز التعاون الثنائي وتنويعه ليرتقي الى مستوى العلاقات السياسية «الممتازة جدا» بين البلدين الشقيقين مشيرا الى أهمية تطوير العمل المشترك على صعيد لجان الصداقة البرلمانية والشعبية وتشجيعها ودعمها وكذلك تعزيز التشريعات التي من شأنها رفع وتيرة التعاون الاقتصادي الثنائي وتقوية الاستثمارات المتبادلة.

وأكد أن مجلس الأمة الكويتي حريص على دعم التعاون الحكومي بين المغرب والكويت وحريص على دعم هذا التعاون على المستوى البرلماني المشترك.

وشدد الخرافي على أهمية مبادرة مجلس التعاون الخليجي بدعوة المغرب والأردن الى الانضمام مشيرا الى أن الدول الأعضاء تثمن هذه الدعوة تقديرا لمكانة المغرب وأهليته.

واضاف ان اكمال اجراءات الانضمام تحتاج الى وقت كاف تلافيا لاتخاذ قرارات غير مدروسة أو متسرعة وحرصا على مصالح كل الأطراف لافتا الى أن الموضوع محط تدارس لدى وزراء خارجية مجلس التعاون واهتمام من طرفهم.

من جهته، قال رئيس الحكومة المغربية عباس الفاسي في تصريح مماثل لـ «كونا» ان المغرب يثمن عاليا موقف الكويت الداعم باستمرار لوحدته وسيادته على أقاليمه الجنوبية في الصحراء المغربية ومساندته غير المشروطة لمبادرة الحكم الذاتي التي اقترحها العاهل المغربي لوضح حد للنزاع المفتعل في منطقة المغرب العربي حول الصحراء.

كما اشاد الفاسي بالحضور القوي للرأسمال الكويتي في مشاريع وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلاده ومصاحبة صناديق التمويل الكويتية لهذه المشاريع على مستوى المشاريع الكبرى المفتوحة والمنجزة في مجال الطرق وتشييد السدود وتمديد قنوات الري وفك العزلة عن السكان في المناطق النائية وايصال الماء الصالح الشرب لهم وبناء الموانىء وتوسيع شبكة القطارات واقامة خط القطار السريع الدار البيضاء ـ طنجة.

وأشار في هذا الصدد الى أن زيارة رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي والوفد البرلماني المرافق للمغرب تتزامن مع زيارة الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي خلال الأيام القليلة المقبلة لوضع حجر الأساس برفقة الملك محمد السادس لمشروع القطار (تي.جي.في) الذي تساهم الكويت في تمويله.

وأكد الفاسي أن العلاقات المغربية ـ الكويتية متميزة بروح التعاون المثمر والايجابي الذي يطبعها وبالتنسيق المشترك والتشاور الدائم في القضايا السياسية الدولية والاقليمية وعلى الصعيد الاسلامي.

وشدد على أهمية دعم هذه العلاقات لتشمل القطاعات الحيوية والاستراتيجية، مشيرا الى أن زيارة الخرافي للمغرب ستفتح أفقا جديدا واسعا وطموحا لتعاون شامل أكبر.

بدوره، عبر رئيس الغرفة العليا للبرلمان المغربي (مجلس النواب) عبد الواحد الراضي في تصريح لـ «كونا» عن ارتياحه لمستوى العلاقات المغربية ـ الكويتية لاسيما على مستوى التعاون البرلماني.

وشكر الراضي مجلس الأمة الكويتي ورئيسه جاسم الخرافي على دعم ترشيح المغرب لرئاسة الاتحاد البرلماني الدولي في شخص رئيس مجلس النواب عبد الواحد الراضي خلال مؤتمر الاتحاد الذي سيعقد في شهر أكتوبر المقبل في (بيرن) بسويسرا.

وأكد أن الكويت كانت دائما مساندا قويا للمغرب سواء في الدفاع عن وحدته الترابية وحماية سيادته الوطنية على كامل ترابه أو على مستوى دعم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تباشرها الحكومة المغربية.

واشاد بتجربة مجلس الأمة الذي يعتبر مؤسسة تشريعية رائدة وعريقة في المنطقة العربية ساهمت بشكل كبير في تطوير الممارسة الديموقراطية بالكويت.

يذكر أن الخرافي التقى في وقت سابق وزيرة الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون لطيفة أخرباش وسيواصل زيارته الرسمية للمغرب التي تستمر لغاية 30 سبتمبر الجاري بلقاء رئيس الغرفة السفلى للبرلمان المغربي (مجلس المستشارين) محمد الشيخ بيد الله وعدد من المسؤولين المغاربة.

● موفد مجلس الأمة ـ عايض البرازي

الحربش يحذّر من أزمة وشيكة في «التطبيقي» ما لم تصرف مخصصات المحاضرات الإضافية

حذر النائب د.جمعان الحربش من أزمة وشيكة في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب عندما تتعطل الدراسة في بعض الكليات، مؤكدا ان الحل يكمن في إقرار المخصصات المالية اللازمة للمحاضرات الإضافية لأعضاء هيئة التدريس أسوة بنظرائهم في جامعة الكويت.

وقال الحربش في تصريح صحافي (امس) بمجلس الأمة اننا طالبنا وزير التربية احمد المليفي بالتدخل لإنصاف هذه الشريحة ونحن نطالب رئيس الحكومة بالإنابة الشيخ جابر المبارك بالتدخل لحسم هذه القضية.

وبين الحربش ان على الوزير المليفي إقرار «بدل الساعات الإضافية» لأعضاء هيئة التدريس ورفع قيمة هذا البدل من (ألف دينار) إلى (6 آلاف دينار) في الفصل بمعدل كل مادة (3 آلاف دينار)، وبمعدل (12 ألف دينار) في السنة، وهذا الأمر مطبق في الجامعة، لذا يجب تطبيقه في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي انطلاقا من مبدأ المساواة والإنصاف، وذلك لأنهم يحملون نفس المؤهلات العلمية والمهام التدريسية، اضافة الى انها استوعبت من الطلبة الخريجين في الثانوية أضعاف ما استوعبته الجامعة.

واستغرب الحربش من هذا التأخير والمماطلة رغم المقابلات والوعود التي أطلقت بإصدار قرار سريع لمساواة أعضاء هيئة التدريس في التطبيقي بنظرائهم في الجامعة، لافتا الى ان اعضاء هيئة التدريس أعلنوا التوقف في الساعات الأولى عن التدريس لحين إصدار هذا القرار.

وأكد الحربش ان الأزمة قادمة إن لم يصدر قرار المساواة، مشيرا الى ان كلية التربية الأساسية فيها 2200 ساعة بمعنى ان الدراسة ستتعطل خلال أسبوع من الآن، وأشار الحربش الى ان هذه المطالبة مستحقة والإنصاف أصبح مطلبا لا مناص منه، مطالبا رئيس الوزراء بالإنابة الشيخ جابر المبارك باتخاذ الاجراءات الكفيلة بإنصاف هذا القطاع التعليمي المهم حتى لا تتوقف عملية التدريس.

د.جمعان الحربش

المسلم: ما شروط دخول العملات الورقية للبلاد؟

وجّه النائب د.فيصل المسلم سؤالا لوزير المالية مصطفى الشمالي جاء فيه: تدخل الكويت بشكل يومي عملات نقدية تقدر قيمتها بالملايين وخوفا من ان يكون جزء من هذه العملات مزورا او ان يستخدم في عمليات «غسيل الأموال».

لذا، يرجى افادتي بالآتي:

1ـ ما شروط وضوابط دخول العملات الورقية الى الكويت؟ وما هي الجهات المسموح لها القيام بذلك؟

2ـ هل هناك إحصائيات دقيقة للعملات الورقية النقدية التي تدخل البلاد بشكل يومي؟

3ـ هل تفصح شركات الصرافة عن مصادر الحصول على العملات الورقية التي تدخل وأوجه استخدامها؟

4ـ هل تتوافر لدى الجمارك أجهزة للكشف عن العملات الورقية المزورة في جميع المنافذ الحدودية؟ وإذا كانت الإجابة لا، فما أسباب عدم توافرها؟ وكيف كانت الجمارك دون هذه الأجهزة تكشف العملات الورقية المزورة؟ مع تزويدي بكشف تفصيلي لضبطيات العملات المزورة منذ يناير 2007.

د.فيصل المسلم

يكون جاهزاً للتشغيل في مدة أقصاها 6 سنوات

عسكر: إنشاء مطار دولي جديد و75٪ من أراضي المطار الحالي تخصص للرعاية السكنية

قدم النائب عسكر العنزي اقتراحا بقانون في شأن انشاء مطار الكويت الجديد، وجاء في الاقتراح:

مادة أولى: تقوم وزارة المواصلات بالتنسيق مع بلدية الكويت والجهات المعنية الاخرى بتحديد موقع بديل للمطار الحالي، بحيث يبعد عن المنطقة الحضرية الحالية والمشاريع الاسكانية المستقبلية بمسافة لا تقل عن خمسة وعشرين كيلومترا، ويجب ان يتم اختيار الموقع الجديد خلال ستة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون.

مادة ثانية: يجب خلال سنتين ونصف السنة على الاكثر من تاريخ العمل بهذا القانون الانتهاء من وضع المخططات الهندسية الكاملة للمطار الجديد والتعاقد لانشائه والبدء في البناء بما في ذلك انجاز البنية التحتية والطرق المؤدية اليه. كما يجب الانتهاء من انجازه بكامله، بحيث يكون صالحا للتشغيل في مدة اقصاها ست سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون.

مادة ثالثة: تخصص 75٪ من الاراضي التي يشغلها المطار الحالي بعد نقله الى الموقع الجديد لاغراض الرعاية السكنية والمشاريع التنموية.

مادة رابعة: ان تقتصر عقود المشاريع الانشائية والفنية الخاصة بالتوسعة والتجديد المبرمة على الضرورية منها وتستثمر فقط للمدة المحددة للانتهاء وتشغيل المطار الجديد.

مادة خامسة: يجوز اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون مد مدة عقود المشروعات الاستثمارية الحالية في الموقع الحالي للمطار ولمدة تفوق المدة المقررة حتى تاريخ تشغيل المطار الجديد.

مادة سادسة: تدرج في الميزانيات العامة المتعاقبة للدولة بميزانية الادارة العامة للطيران المدني والجهات المختصة الاخرى اعتبارا من الميزانية التالية لاقرار القانون والاعتمادات المالية اللازمة لعمل الدراسات لتحديد موقع المطار الجديد والتصميم واعداد المخططات الهندسية لاقامة المنشآت اللازمة للمطار وتنفيذ جميع الاعمال المتعلقة بالمطار الجديد.

مادة سابعة: يلغى كل حكم يتعارض مع احكام هذا القانون.

مادة ثامنة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا القانون.

عسكر العنزي

اقترح تشكيل لجنة لدراسة المشهد السياسي

النوري: العلاقة بين المجلس والحكومة مريضة

وصف وزير التربية الأسبق د.انور النوري العلاقة بين مجلس الامة والحكومة بالمريضة جاء ذلك خلال المقابلة التي اجراها الزميل عمار تقي في برنامج همزة وصل الذي ستبثه قناة الكوت الفضائية مساء يوم السبت في الساعة العاشرة مساء.

النوري اعتبر ان العلاقة المريضة بين السلطتين بدأت منذ بداية العمل البرلماني وقال منذ عام 63 ونحن نعاني من اختناقات حكومية برلمانية، ورأى النوري ان الحل للخروج من هذه الأزمة يكمن في تشكيل لجنة محايدة من الخبراء والحكماء يقومون بدراسة المشهد السياسي لتحديد المشاكل.

النوري تناول كذلك خلال حديثه بعض التحديات التي تواجه وزير ووزارة التربية قائلا: ان مشكلتنا في الكويت هي تسييس كل شيء بما فيها التعليم، فالجميع حسب رأيه يريدون توجيه وزارة التربية والسيطرة عليها حسب رغباتهم وتوجهات تياراتهم السياسية والدينية، قائلا كان الله في عون وزير التربية في الكويت.

أما فيما يخص قانون منع الاختلاط في جامعة الكويت فأكد د.النوري انه لازال يرفض منع الاختلاط ويرى أنه قرار مستحيل التطبيق صدر على خلفيات سياسية.

ثمّن خطوة صفر حول صيانة محافظتي الأحمدي ومبارك الكبير

العدوة: هناك من يقبض ويعمل لأطراف خارج السلطة بهدف حرق الكويت

قال النائب خالد العدوة ان هناك من يقبض ويعمل لاطراف خارج السلطة بهدف حرق الكويت وابقائها في دائرة التصعيد والتأزيم، مستشهدا بكلام احد الوزراء المخضرمين «للاستجواب ثمن، وللسؤال ثمن ولرفع اليد ثمن»، ولو كشفت الصفقات والمناقصات والمقاولات والمشاريع التي منحت للبعض من النواب فسيرى الناس العجب.

واضاف العدوة، في تصريح صحافي: هناك من لا يملك الشجاعة بتسمية الاسماء بمسمياتها، ودائما ما يختلق الروايات والخيالات الكاذبة، وعليه ان يواجه تحت قبة البرلمان في الايام المقبلة وجها لوجه امام الشعب الكويتي الذي كشف زيف هذه المسرحيات، قائلا في ختام تصريحه: ليس معنى ذلك انه ليس هناك معارضة صادقة في البرلمان ولكنه وصفها بالقلة القليلة.

من جانب آخر، ثمن النائب خالد العدوة الخطوة التي قام بها وزير الاشغال العامة ووزير الدولة لشؤون البلدية د.فاضل صفر بتوقيعه لاربعة عقود لصيانة عامة لمحافظتي الاحمدي ومبارك الكبير بقيمة اجمالية تعدت الثمانية ملايين دينار، واصفا تلك الخطوة بأنها تأتي في الاتجاه الصحيح وتتجاوب مع اقتراحاتنا النيابية التي تقدمنا بها في هذا الشأن، لاسيما في ظل ما تعانيه المحافظتان من ضعف في الخدمات وصيانة الطرق والساحات، فضلا عن النقص الشديد في المرافق العامة والبنية الاساسية.

وقال العدوة ان وزارة الاشغال لديها الكثير لانجازه في المحافظتين واهمها سرعة الانتهاء من مشروع الدائري الثامن الذي ورد بالخطة الاستراتيجية للدولة ووافق عليها المجلس في وقت سابق، والذي سينقل المحافظتين نقلة نوعية ويحافظ على الطرق والجسور وارواح القاطنين فيهما، بالاضافة الى سرعة الانتهاء من الحفريات التي امتلأت بها مناطق الرقة وابوحليفة وهدية والاحمدي وبعض الاماكن بمناطق مبارك الكبير وصباح السالم والتي باتت تشكل عبئا اضافيا على ساكني تلك المناطق.

واختتم العدوة تصريحه بضرورة ان يتجاوب وزير الاشغال العامة مع الاقتراحات والمطالب النيابية وان يأخذ بالآراء الشعبية المتعلقة بالاتجاه نفسه، ويسارع باقرار وتنفيذ المشاريع التي وردت بالخطة الاستراتيجية للدولة، لاسيما بعد ان مر على اقرارها ما يقارب السنتين، مع الاستعجال بالبدء بالمشاريع المدرجة في اسرع وقت ممكن والتي تم توقيع عقودها في الفترة الاخيرة.

خالد العدوة